200809V6.2

عقد الخدمات الرئيسية لـ "Accept"

حرر هذا العقد في يوم / /
بين كلاً من:

اولا:

اسم الشركة:	Accept For Technology, S.A.E.
سجل تجارى:	118369
مقرها الرئيسى:	7H, 2nd Floor, St. 263, Maadi, Cairo, Egypt
يمثلها فى التوقيع على هذا العقد:	Alain Antoine El-Hajj
بصفته:	Chief Operating Officer
(الطرف الأول - ويشار إليه فيما بعد بـ "Accept" او "PayMob")	

ثانياً:

اسم الشركة:	
سجل تجارى:	
مقرها الرئيسى:	
يمثلها فى التوقيع على هذا العقد:	
بصفته:	
النشاط التجاري:	
الرقم التعريفي للتاجر MID:	
(الطرف الثاني - ويشار إليه فيما بعد بـ"التاجر")	

1. حيث تمتلك Accept الحق فى تمرير المدفوعات الالكترونية بناءاً على تعاقدها مع احدى البنوك و مقدمى خدمات الدفع المصرح لهم تقديم هذه الخدمة عن طريق بطاقات الائتمان و البطاقات المدينة والمحافظ الإلكترونية ووسائل الدفع الاخرى البديله مساهمة منها في تسهيل المعاملات الدولية بين حاملي البطاقات و المحافظ الالكترونية و اساليب الدفع الاخرى وبين الشركات التجارية وفقاً للنظم الدولية المعمول بها في المؤسسات الدولية وقد قامت باستحداث نظام وخدمة جدد لتسهيل هذه المعاملات واللذان يتيحان للتاجر إمكانية قبول التحصيل لخدمات حاملي البطاقات الائتمانية و المدينة والمحافظ الإلكترونية من جميع أنحاء العالم، كما قامت أيضا بتوفير خدمات الشحن الدولى اسهاما منها في التيسير على التاجر لاتمام كافة معاملاته الخاصة بشحن المنتجات إلى عملائه،
2. وحيث أن التاجر يقوم بتقديم العديد من الخدمات و المنتجات عن طريق منافذ بيع مختلفة و يرغب التاجر في تحسين الخدمات المقدمة لعملائه من خلال منافذ بيعه المختلفة و ذلك عن طريق توفير المزيد من وسائل الدفع و التحصيل و/أو الشحن الدولى لعملاء التاجر،
3. فقد اتجه كلا الطرفين للاستفادة من خبرات وإمكانيات الطرف الآخر للتعاون من أجل توفير خدمات تحصيل المعاملات التجارية عن طريق خدمات و انظمة Accept
4. وذلك وفقا للشروط والاحكام المرفقة الخاصة بكل خدمه والتى تعتبر جزء لا يتجزأ من هذا العقد وهى توضح على نحو التفصيل ماهية الخدمات وكيفية تقديمها ومدتها والشروط الماليه وطرق السداد والتعهدات والالتزامات الاخرى لكلا الطرفين الخاصة بكل خدمة على نحو منفصل.

سرية المعلومات

يلتزم طرفي العقد بعدم إفشاء أية معلومات أو بيانات -بطاقات الرقم القومي- أو وثائق تصل إلى حوزة أي منهما وفقا لهذا العقد إلى الغير لمدة خمس سنوات من تاريخ حصولهم على البيانات وتسري تلك المدة في حال سريان العقد أو انتهاءه أو فسخه كما يلتزمان بحفظ جميع الوثائق الخاصة بعملية الربط في أمان وسرية وألا يتعاملا بها إلا مع من يقتضي عملهم الحصول على هذه المعلومات بعد موافقة مسبقة من الطرف الأخر.
ولا يخل هذا البند بحق كلا الطرفين في استخدام أي معلومات أو بيانات أو وثائق في الإجراءات أمام المحاكم أو أي جهات قضائية أو رقابية مختصة (إن لزم الأمر).

المقاصة

يوافق التاجر على أن تقوم Accept بإجراء المقاصة اللازمة بين الفواتير المقدمة منها للتحصيل وأي مبالغ قد ترتد عليها أو تخصم من البنوك الخارجية مع إخطار التاجر بما يفيد ذلك بخطاب رسمي. كما ان لAccept كامل الحق في الحجز مؤقتا على المبالغ المشكوك فيها من قبل Accept أو البنوك أو مقدمي طرق الدفع مع اخطار التاجر بتفاصيل واسباب الحجز لحين التأكد من سلامة الحركة وقبول العميل الخصم على حسابه ويتم الصرف بعد ورود التأكيد من البنك المصدر بأن العملية سارية وأن العميل يوافق عليها. أو وفقاً لإجراءات المناقضات المتعارف عليها من مؤسسات فيزا وماستركارد العالمية. يتم سداد مستحقات التاجر أسبوعياً أو عند وصول إجمالي حجم التعاملات الحد الأدنى وهو 5,000 جنيهاً ايهما ابعد وتحويلها عبر تحويل بنكي إلى الحساب الخاص بالطرف الثاني (التاجر) بالبنك الخاص به.

العلامات التجارية

- بالموافقة على هذا العقد يحق لـ Accept وضع العلامة التجارية الخاصة بالتاجر على صفحات البرنامج والمراسلات الخاصة بالبرنامج المصدرة.
- على التاجر وضع العلامة التجارية لـ Accept بشكل واضح على صفحات الدفع او موقع التجار كما يحق للتاجر استعمال اللوجو الخاص لـ Accept بالإشارة للعقد المبرم بينهم في كافة الوسائل الإعلانية والإعلامية المرئية والمسموعة والرقمية كيفما يتراءى مناسبا للتاجر بعد الحصول على موافقة من ادارة التسويق بـ Accept.
- على التاجر وضع العلامات التجارية لطرق الدفع المختلفة مع اتباع طرق استخدام هذه العلامات.

الإخطارات

- أقر الطرفان بأن عنوانهما الثابت بصدر هذا العقد هو محلهما المختار وان أية إعلانات أو إنذارات أو مراسلات ترد على هذا العنوان تعتبر سارية في مواجهتهما ومنتجة لكافة الآثار القانونية ما لم يخطر أحد الطرفين الطرف الأخر بتغيير العنوان بخطاب مسجل موصى عليه بعلم الوصول خلال شهر من تاريخ التغيير.
- يلتزم كل طرف أن يحدد كتابةً الأشخاص الذين يتم التعامل معهم دورياً والبريد الإلكتروني ورقم أو أرقام الفاكس التي يتم التعامل عليها بخصوص تعاملات الأطراف المتعلقة بهذا العقد.

تحذيرات

أتفق الطرفان على ما يلي: -

1. عدم إضافة أية عمولات أو مصاريف إضافية على الأسعار المعلنة لعملاء التاجر نتيجة استخدام الدفع عن طريق الانترنت.
2. عدم استخدام البرنامج لسداد مديونية بطاقة أخرى.
3. عدم استخدام البرنامج مقابل صرف قيمة العملية نقدا.
4. ممنوع منعاً باتاً استخدام البرنامج في تجارة أي من الأغراض الاتية:

- الأسلحة بجميع أنواعها وأشكالها
- المخدرات وأدوية الجدول التي لا تصرف إلا تحت اشراف الطبيب.
- القمار والمراهنات واليانصيب والمنتجات والمواد المنافية للآداب العامة أو التي تخدش الحياء والتي يجرمها القانون المصري.
- تجارة الأعضاء البشرية والمنتجات الصحية الغير مشروعة.
- المجوهرات الباهظة الثمن مثل الذهب والفضة والأحجار الكريمة
- استخدام العلامات التجارية المقلدة أو المزيفة أو المسروقة.
- بيع منتجات التبغ أو التدخين خارج نطاق جمهورية مصر العربية.
- التحميل الغير مشروع للبرمجيات ومواد الحاسب الالي من برامج وأفلام وموسيقى وألعاب..... الخ
- المحافظ الرقمية أو نقل أو تحويل النقود الكترونياً من صورة الي اخري.
- المعاملات التي تتم لأغراض سياسية سواءً داخلية أو خارجية.

القوة القاهرة

1. يسرى فيما لم يرد في هذا البند أحكام القانون المدني المصري فيما يخص حالات القوة القاهرة ولن يعتبر أي طرف مخلاً بالتزاماته بسبب التأخير في تنفيذها أو عدم تنفيذها نتيجة حدث من أحداث القوة القاهرة.
2. على أي طرف يدعي حدوث حالة قوة قاهرة كسبب للتأخير أو عدم تنفيذ أي من التزاماته بموجب هذا العقد أن يخطر الطرف الأخر بحالة القوة القاهرة وطبيعتها بدون تأخير خلال مدة أقصاها 14 (أربعة عشر) يوماً من حدوث حالة القوة القاهرة مشيراً في هذا الإخطار أيضاً إلى أثر حالة القوة القاهرة على تنفيذ التزاماته والجهود المبذولة من جانبه لإزالة حالة القوة القاهرة ولتخفيف عواقبها بأسرع ما يمكن والمدة المتوقعة لذلك.
3. في هذا العقد، حالة " القوة القاهرة "، تعني أي حدث أو ظرف غير متوقع ولا يمكن تجنبه أو منعه وبتكلفة معقولة، والقوة القاهرة تعني على سبيل المثال لا الحصر الإجراءات الحكومية، الإغلاق، أوامر الحظر، الشغب، الثورات، الزلازل، الكوارث الطبيعية، الحروب، أحداث الإرهاب، الفيضانات وما يشابه ذلك.
4. سوف يتخذ الأطراف كل الإجراءات المناسبة في مثل هذه الظروف لاستئناف التنفيذ العادي لالتزاماتهم بموجب هذا العقد بعد حدوث حالة القوة القاهرة لأقصى مدي تسمح به حالة القوة القاهرة وإلا أعتبر العقد لاغي من تلقاء نفسه دون حاجة لإخطار أو الحصول على حكم قضائي.

التعويضات

يوافق ويتعهد التاجر بأن يتحمل أي تعويضات يطالب بها Accept وفقاً للقانون وتعليمات البنك المركزى نتيجة لأي خسائر لاحقة أو كسب فائت (Chargebacks – Refunds) نتيجة لاستخدامه البرنامج كما يلتزم بأي مطالبات يطالب بها أي طرف ثالث (عميل التاجر) نتيجة لخرقه أي من بنود هذا العقد.

قابلية الفصل أو الاستقلال

في حال بطلان أي من بنود هذا العقد، يستقل باقي العقد عن البند الباطل وتعتبر باقي بنود العقد صحيحة وسارية، ويجوز للطرفين الاتفاق على تعديل البند الباطل.

نقل الملكية

- Accept لديها حق تعيين أو نقل أو التعاقد من الباطن أو التعامل مع حقوقها لشركات الشقيقة أو التابعة له (Paymob) و الالتزامات بموجب هذه الاتفاقية بموضوع العقد المبرم والنشاط الاساسي للشركة بموجب أخطار.
- التاجر ليس لديه حق تعيين ونقل والتعاقد من الباطن أو التعامل إلا مع أي من حقوقه والالتزامات بموجب هذه الاتفاقية الا بموجب موافقة مسبقة من Accept.
-

نظام التعامل بين طرفي العقد

بيانات بنكية	
رقم الحساب:	
اسم الحساب البنكي:	
اسم البنك:	
فرع:	
سويفت كود:	
IBAN:	
رقم الهاتف:	
البريد الإلكتروني:	

1- أية معاملات لا تتم عن طريق Accept أو خارج شروط هذا العقد لا تكون Accept مسئولاً عنها.
2- يوافق التاجر على أن تقوم Accept بعمل مقاصة بين قسائم الاسترجاع وقسائم البيع.
3- أي نشرات أو مراسلات تكون صادرة من احدى الجهات الحكومية التالية على سبيل الحصر لا المثال: البنك المركزي المصري ووزارة المالية المصرية و المنظامات العالمية مثل Visa و Mastercard يتم إرسالها للتاجر تصبح ملزمة ومكملة للاتفاقية سواء كان ذلك عن طريق إرسالها بالبريد العادي أو الالكتروني أو الفاكس بناء على البيانات الحديثة المقدمة من التاجر.
4- يقر الطرف الثاني بأن جميع المراسلات التي ترد الي Accept من مؤسستي فيزا وماستركارد أو البنوك الخارجية عبر البريد الالكتروني أو الفاكس لها حجيتها ولا يجوز الطعن عليها أو التشكيك في صحتها.

مدة العقد وتجديده

1. اتفق الطرفان على أن تكون مدة هذا العقد سنة (1) سنة تبدأ من تاريخ توقيع العقد وتتجدد تلقائياً لمدة أو مدد أخرى، ما لم يفصح أحد الطرفين عن رغبته في عدم تجديد العقد بموجب إخطار كتابي مسبق قبل ميعاد انتهاء مدة العقد بثلاثين يوما على الأقل.
2. يسرى هذا العقد ويظل منتجاً لكافة آثاره دون انقطاع الى أن يتم انتهاء مدته أو فسخه من قبل أحد الطرفين الذي يحق لأي منهما على أن هذا الالغاء لا يؤثر على أي من الحقوق والالتزامات التي نشأت نتيجة لهذا العقد لأي من طرفيه قبل تاريخ الالغاء ولو استحقت تلك الحقوق أو الالتزامات بعد هذا التاريخ.
3. لـ Accept الحق في تعديل شروط هذا العقد في أي وقت بإخطار كتابي يرسله الى التاجر وتعتبر هذه التعديلات متممة لهذا العقد وجزء لا يتجزأ منه على أن يوافق التاجر على هذه التعديلات كتابةً أو بالبريد الالكتروني وفي حالة عدم موافقة التاجر يحق له فسخ العقد في الحال.
4. لـAccept الحق في إلغاء هذا العقد في الحال وبدون أي إخطار وذلك بناءً على تعليمات البنك المركزي عند إخلال التاجر بأي من بنود العقد. يرد للتاجر مستحقاته المالية الناتجة عن استخدامه للخدمة.

فسخ العقد

في حالة إخلال أي من الطرفين ببنود هذا العقد، يقوم الطرف المتضرر بإخطار الطرف المُخِل كتابة بضرورة إصلاح الخلل وإذا كان إصلاح الخلل مستحيلاً خلال أجل غايته (15) خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار "مهلة الإصلاح" وفى حالة عدم استجابة الطرف المُخِل خلال مهلة الإصلاح يحق للطرف الآخر أن يعتبر هذا العقد مفسوخاً من تلقاء نفسه دون الحاجة إلى إنذار آخر أو حكم قضائي.

القانون الواجب التطبيق

- يسرى على هذا العقد أحكام البنك المركزى المصرى و المنظمات الدولية وأى جهة رقابية أخرى.
- يخضع هذا العقد ويفسر طبقاً لأحكام القوانين المصرية وتختص محاكم القاهرة بنظر أي نزاع ينشأ عن تطبيق أو تغيير أي بند من بنودها.

توقيع الطرف الأول		توقيع الطرف الثانى	
بالنيابة عن:	Accept For Technology	بالنيابة عن:	
الاسم:	Alain Antoine El Hajj	الاسم:	
الوظيفة:	Chief Operating Officer	الوظيفة:	
التوقيع:		التوقيع:	

ملحق رقم (1) - الشروط والاحكام لخدمات "Accept" للدفع الإلكتروني والتحصيل

البند الأول – الشروط والاحكام

- حيث أن Accept والتاجر قد قاما بالتوقيع على عقد الخدمات الرئيسية لـ Accept فإن الشروط والاحكام المبينة فيما بعد تمثل العقد بين Accept والتاجر بشأن خدمات الدفع الإلكتروني والتحصيل، ويمثل هذا العقد – أو الشروط والاحكام – بالإضافة إلى جميع الملاحق والتعديلات الموقعة بين الطرفين الاتفاق الكامل وهو وحده لا تتجزأ عن عقد الخدمات الرئيسية لـ Accept.

- بموجب هذا العقد اتفق الطرفان على أن تقوم Accept بتقديم وتسهيل خدمات الدفع لعملاء التاجر من الأفراد؛ علي أن تطبق الشروط و الأحكام الخاصة بتلك الخدمات على النحو المبين في هذه الشروط والاحكام.

البند الثاني - التعريفات

العقد أو الشروط والاحكام: تعنى هذا العقد أو الاحكام التي تخص خدمات Accept للدفع الإلكتروني والتحصيل وكافة ملحقاته وأيا ما قد يطرأ عليه من تعديلات يوقعها الطرفان.

التاجر: وهو الطرف الثاني في عقد الخدمات الرئيسية وفى هذا العقد والمتعاقد مع Accept لتسهيل خدمة الدفع الالكتروني عن طريق بطاقات الائتمان والمحافظ الإلكترونية لعملائه

الخدمة أو Accept: هي الخدمة المقدمة من Accept التي تتيح لـAccept الحق لتحصيل معاملات الدفع الالكترونية الخاصة بالتاجر في حسابها ثم تحويلها للتاجر حينما تصل حد أدنى من إجمالي مبالغ التعاملات على حساب بنكي خاص بالتاجر.

البطاقة الائتمانية/بطاقة الخصم المباشر/المحافظ الالكترونية (Debit & Credit Cards & Electronic Wallets): بطاقات أو المحافظ (فيزا – ماستر كارد) الصادرة من أي بنك او شبكة اتصالات لحساب شخص طبيعي والمستخدم لدفع مبلغ مالي مقابل المنتج أو الخدمة التي يقدمها التاجر.

عميل التاجر (المالك الحقيقي للبطاقة أو المحفظة): الشخص الطبيعي الصادر باسمه البطاقة الائتمانية أو المحفظة الإلكترونية من أي بنك او شبكة اتصالات داخل أو خارج جمهورية مصر العربية ويشار اليه في هذا العقد بالعميل.

عمليات الدفع الإلكتروني: عمليات الدفع الإلكترونية التي تتم بواسطة استخدام البطاقة الائتمانية او المحافظ الالكترونية او طرق الدفع الاخرى لشراء منتج أو خدمة من التاجر.

البند الثالث - الالتزامات

أولا: Accept

1. تلتزم Accept أن توفي للتاجر- الا اذا كانت العمليات عن الخدمة التكنولوجية فقط - قيمة عمليات البيع الواجبة التحصيل بعد خصم العمولة المحددة في العقد بند 4على أن تكون هذه العمليات مستوفاة لكافة البيانات المطلوبة لبيان صحتها عند الحاجة.
2. توفير البيانات والوسائط الكاملة التي تمكن التاجر من مراجعة الحركات اليومية للمعاملات.
3. في حالة حدوث أي تعديلات فنية على البرنامج أو تطبيقاته ستقوم Accept بإخطار التاجر بهذه التعديلات على ألا تتسبب هذه التعديلات في توقف الخدمة المقدمة إلا عند الضرورة القصوى.
4. تلتزم Accept بتقديم تقارير عن تفاصيل العمليات اليومية كنوع الكارت او المحفظة او وسيلة الدفع، تاريخ المعاملة، قيمة المعاملة وتاريخ السداد للتاجر طبقا لتصنيفها ونتائجها (عمليات ناجحة أو غير ناجحة) وذلك من خلال تفعيل البوابة الخلفية للبرنامج للأشخاص المفوضين من قبل التاجر رسمياً وحسب صلاحيات كل منهم.
5. تلتزم Acceptبالتأكد من أن الخدمة متاحة للعملاء في خلال ال 24 ساعة يوميا ألا في حالة تحقق ظرف القوة القاهرة المبينة بالبند الرابع عشر المبين بالعقد أو انقطاع خدمة الإنترنت على مستوى الجمهورية لسبب غير راجع لـAccept .
6. تلتزم Acceptبتقديم خدمات الدعم الفني للتاجر في حالة وجود أي مشاكل أو أعطال ناتجة عن النظام أو الخدمة المقدمة منها.

تقوم Accept بأرسال فاتورة كل شهر مقدما بالعملة المصرية. يقر الأطراف بأن قيمة الضرائب تضاف إلى مبلغ الفاتورة كبند منفصل، ويكون التاجر مسؤولا عن دفع الضرائب بالإضافة إلى الرسوم المستحقة للخدمة. وبناء على ذلك، يشمل المبلغ الإجمالي للفاتورة الرسوم المستحقة للخدمة بالإضافة إلى ضريبة القيمة المضافة وأي ضرائب أخرى سارية المفعول.

ثانيا: -التاجر

1. يلتزم التاجر بتسجيل قيمة السلعة المباعة أو الخدمة المؤداه أو المقدمة للعميل بالأرقام والحروف بوضوح في المكان المخصص بها بالصفحة الإلكترونية دون زيادة وألا تتضمن هذه القيمة أي ائتمان منح لأغراض أخرى كما يلتزم التاجر بإرسال بريد إلكتروني إذا أمكن بكافة تفاصيل العمليات المقامة على البطاقة للعميل كمستند رسمي لإجراء العملية ويعتد بها رسمياً وقانونياً.
2. يلتزم التاجر بعرض العلامات المميزة الخاصة بـAccept ونظام الفيزا والماستركارد وأية طرق دفع اخرى التي تزودها به Acceptفي أماكن ظاهرة على الصفحة الإلكترونية الخاصة به وذلك للإعلان عن قبوله وترحيبه بالتعامل الآمن بهذه البطاقات، كما يلتزم بحذفها في حالة إلغاء هذا العقد.
3. يلتزم التاجر بتقديم كافة البيانات الخاصة بالعميل والبيانات الخاصة بعملياته إذا كانت متاحة وذلك في حالة قيامه باستخدام كروت ائتمانية أو محافظ إلكترونية بشكل يثير شكوك Accept أو مقدم خدمة الدفع الراعي للخدمة في صحتها عند الطلب وذلك حرصاً من Acceptعلى حماية مصالح التاجر وعملائهما كما يلتزم التاجر في تقديم كافة أوجه التعاون في العمليات التي تخص تقصى الحقائق ومكافحة الاحتيال بمختلف أشكاله و مكافحة غسل الأموال .
4. يلتزم التاجر بعدم تخزين أو مجرد الاطلاع على أرقام البطاقات المستخدمة (تتألف من 16 رقم) من قبل عملائه عند دخولهم على الموقع الإلكتروني او المحل التجاري للشركة وذلك للحصول على الخدمة المطلوبة وفي حالة مخالفة الشركة لذلك وثبوت وقوع ضرر لأحد العملاء بسبب هذه المخالفة الصادرة من الشركة أو أحد تابعيها أو موظفيها تتحمل الشركة المسئولية كاملة لتعويض هذا الضرر شريطة ثبوت أن يكون هذا الضرر ناتج عن تجاهل أو إخلال من الشركة أو أحد تابعيها أو موظفيها.
5. يكون التاجر مسئول مسئولية كاملة على سرية بيانات العملاء المتعاملين معه وكذلك بيانات بطاقات الدفع والمحافظ لمدة خمس سنوات من تاريخ حصوله على البيانات وفى حالة تسرب أي من تلك البيانات يكون التاجر مسئول عن أي أضرار قد تلحق بحامل البطاقة او Acceptاو البنك حيث تلزم المؤسسات الدولية المتعاملين من خلال البطاقات تطبيق أقصى درجات الحيطة والحذر وتحديد الجهات والأشخاص التي تملك حق الاطلاع على تلك البيانات وذلك طبقاً للمعايير الدولية لحماية البيانات وتسري تلك المدة في حال سريان العقد أو انتهاءه أو فسخه.
6. يلتزم التاجر بالامتناع عن تنفيذ عمليات الدفع الإلكتروني بنفسه نيابة عن العميل كما يتعين على التاجر عدم الموافقة على العمليات التي تتم بناءً على تعليمات خطية من العميل أو عن طريق التليفون والتي تعرف بالـ Mail Order/Telephone Order (MOTO) إلا بعد الحصول على موافقة كتابية من Accept.
7. يلتزم التاجر بالاحتفاظ بكافة المستندات والإشعارات الخاصة بالعمليات لمدة 18 شهر من تاريخ إتمام العملية.
8. في حالة تغيير مكان، نشاط، اسم الموقع الإلكتروني أو استحداث خدمات جديدة من قبل التاجر لابد من ابلاغ Acceptمسبقاً ويعتبر هذا التغيير خارقاً للعقد إلا في حالة حصول التاجر على موافقة كتابية أو عبر البريد الإلكتروني من Acceptعلى هذا التعديل.
9. يلتزم التاجر باستخدام الخدمة موضوع العقد في الأغراض المخصصة التي تمثل النشاط الأساسي للتاجر والمنصوص عليها في العقد المبرم والمبينة في السجل التجاريأي إخلال بالالتزامات المنصوص عليها من قبل التاجر أو أحد موظفيه او تابعيه قد يترتب عليها عملية استخدام احتيالي أو شبهة غسل أموال يعتبر خيانة أمانة من قبل التاجر ويترتب عليه تجميد حسابات التاجر وتوقيع غرامة مناسبة، أو التعرض المساءلة القانونية.
10. يلتزم التاجر باتخاذ الإجراءات المناسبة للتأكد من هوية العميل ويلتزم التاجر بإخطار Accept فورا في حالة التعرض أو الاشتباه في التعرض لفعل احتيالي من قبل حامل البطاقة أو أي طرف أخر ويقر الطرف الثاني بان جميع المبالغ المالية التي يقوم الطرف الاول بتحصيلها من عملاء الطرف الثاني هي نتاج عمليات تجارية (بيع او شراء) تتماشي مع طبيعة نشاط التاجر كما هو وارد ببيانات السجل التجاري الخاص بالتاجر المرفق دون اي مسئولية على الطرف الاول في حال مخالفة الطرف الثاني لهذا البند.

البند الرابع - مقابل الخدمة

اتفق الطرفان على أن تقوم Accept بخصم الآتي من المبالغ المستحقة للتاجر:

مقابل الخدمة	
مصاريف تعريف التاجر	0 EGP
مصاريف صيانة شهرية	0 EGP
عمولة بطاقات الدفع	2.75% + 3 EGP
المحافظ الالكترونية	2.75% + 3 EGP

- لـ Accept الحق في تغيير تلك العمولة من حين وأخر وبإخطار كتابي يرسل إلى التاجر وتسري العمولة الجديدة على المعاملات المقامة بعد موافقة التاجر على العمولة الجديدة كتابةً أو بالبريد الالكتروني.
- لـ Accept الحق في إلغاء التعاقد في حالة عدم استيفاء أي من المبالغ المذكورة اعلاه.
- تقوم Accept من خلال البنك الراعي للخدمة بعمل التسوية الحسابية لكافة حسابات السداد الالكتروني والخدمات الأخرى الموضحة لصالح الطرف الثاني (التاجر) وتحويلها إلى حساب الشركة في رقم الحساب المدون أسبوعياً او عند طلب التاجر.
- تضاف للفاتورة المُقدمة نظير الخدمات للطرف الثاني ضريبة القيمة المضافة.

البند الخامس – سياسة استرجاع المعاملات الالكترونية

1. يتعين على التاجر تحديد واظهار سياسة الاسترجاع والاستبدال للخدمات المؤداه في صفحة شراء العميل، على ان يوافق عليها العميل قبل عملية الدفع الالكتروني.
2. لا يتم عمل استرجاع للعمليات التي تمت إلا عن طريق برامج Accept وعلى نفس العملية المسحوبة لضمان السداد على نفس البطاقة وذلك من خلال البوابة الخلفية للبرنامج التي تم تفعيلها من قبل Acceptللأشخاص المفوضين من قبل التاجر. لا يسمح للتاجر بعمل استرجاع لأي من المعاملات الالكترونية بعد مرور 90 يوم من تاريخ المعاملة إلا ما يخص قبول الاعتراضات المتعارف عليها دولياً من مؤسستي فيزا وماستر كارد العالمية او غيرها (Chargeback letters).
3. يجب أن يسمح حساب الشركة لدى Accept بوجود رصيد كافي يغطى قيمة المعاملات الالكترونية المراد استرجاعها.

البند السادس- نظام التعامل بين طرفي العقد

-5 أية معاملات لا تتم عن طريق Accept أو خارج شروط هذا العقد لا تكون Accept مسئولاً عنها.

بيانات العملات	
عملة المعاملات الالكترونية:	**EGP**
عملة التسوية:	**EGP**

-6 تقوم Accept بعد خصم العمولة بدفع قيمة المعاملات الصحيحة والمستوفية لالتزامات التاجر.

-7 يوافق التاجر على أن تقوم Accept بعمل مقاصة بين قسائم الاسترجاع وقسائم البيع.

-8 أي نشرات أو مراسلات يتم إرسالها للتاجر تصبح ملزمة ومكملة للاتفاقية سواء كان ذلك عن طريق إرسالها بالبريد العادي أو الالكتروني أو الفاكس بناء على البيانات الحديثة المقدمة من التاجر.

-9 يقر الطرف الثاني بأن جميع المراسلات التي ترد الي Accept من مؤسستي فيزا وماستركارد أو البنوك الخارجية عبر البريد الالكتروني أو الفاكس لها حجيتها ولا يجوز الطعن عليها أو التشكيك في صحتها.

-10 Acceptمسئولة عن عملية الربط الإلكتروني بين بوابة الدفع و نظام وخدمة Accept، مع التأكد من استخدام تطبيق احدث وسائل الأمان المتعارف عليها من قبل المؤسسات الدولية Verified By Visa & MasterCard Secure Code.

البند السابع - نسخ العقد

تحرر هذا العقد من نسختين بيد كل طرف نسخة للعمل بموجبها وقت اللزوم وحرر هذا العقد باللغة العربية.

توقيع الطرف الأول		توقيع الطرف الثانى	
بالنيابة عن:	Accept For Technology	بالنيابة عن:	
الاسم:	Alain Antoine El Hajj	الاسم:	
الوظيفة:	Chief Operating Officer	الوظيفة:	
التوقيع:		التوقيع:	